الثورة الخميس 27 ذو القعدة 1431 هـ الموافق 4 نوفمبر 2010م العدد (16794)

تطرق إلى ملابسات حادثة إرسال الطردين والضجة الإعلامية المفتعلة بشأنهما

رئيس الوزراء يطلع سفراء الدول العربية بصنعاء على مستجدات الحوار السياسي الوطني

العقبات والاشتراطات غير المتناهية لأحزاب المشترك عرقلت جهود إنجاح الحوار وتحقيق أهدافه

الانتخابات النيابية حق دستوري للشعب قبل الأحزاب وستجرى في موعدها المحدد

السفراء العرب يؤكدون دعم بلدانهم لليمن وأمنه ووحدته ومساندة جهوده في الحرب ضد الإرهاب

□.. صنعاء / سبأ/..

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أن الحكومة سائرة في إجراءاتها التنفيذية لإجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في موعدها المحدد في شهر ابريل من العام القادم، كونها حقاً دستورياً للشعب قبل أن تكون حقاً للأحزاب السياسية.

جاء ذلك أثناء لقاء رئيس الوزراء أمس سفراء الدول العربية الشقيقة المعتمدين بصنعاء، وذلك بهدف اطلاعهم على مستجدات الحوار السياسي الوطني بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وحلفائه، إلى جانب ملابسات حادثة الطردين المرسلين إلى الولايات المتحدة الأمريكية والضجة الإعلامية المفتعلة بشأنهما ومراميها.

حيث قدم رئيس الوزراء للحاضرين شرحا مستفيضاً حول عملية الحوار السياسي الوطني والعقبات والاشتراطات المتعددة وغير المتناهية التي وضعتها أحزاب اللقاء المشترك أمام الحوار، وأدت إلى عرقلة الجهود المخلصة المبذولة من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لتهيئة الأجواء الإيجابية للحوار وزيادة فرص نجاحه للوصول إلى كلمة سواء للجميع تجاه القضايا المختلفة التي تهم الوطن والمواطنين.

وبين أنه ومنذ عامين على اتفاق فبراير لم يتم تنفيذ أي بند من بنود الاتفاق الشهير سوى تمديد فترة مجلس النواب الحالي.

وقال: إن هذا الأمر هو ما حدا بالأخ رئيس الجمهورية إلى إطلاق دعوته المخلصة لجميع فرقاء العمل السياسي للحوار وفتح صفحة جديدة من العمل السياسي الجماعي الذي يخدم المصلحة الوطنية ويؤدي إلى التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن أبرز القضايا السياسية الراهنة على الساحة وفي المقدمة مشروع التعديلات الدستورية وشكل النظام السياسي وتعديل قانون الانتخابات ووضع اللجنة العليا للانتخابات.

وأوضح أن فخامة رئيس الجمهورية وانطلاقا من حرصه على تطوير التجربة الديمقراطية وعدم إدخال البلاد في فراغ دستوري جديد عرض على اللقاء المشترك تشكيل حكومة وحدة وطنية للتحضير لانتخابات شفافة ونزيهة في مختلف مفاصل العملية الانتخابية مع الاستمرار في نفس الوقت بعملية الحوار .. مؤكدا أن اللقاء المشترك تعامل بسلبية مع هذه الدعوة الرئاسية المسؤولة وذهب إلى المطالبة بالاستفتاء على التعديلات الدستورية قبل إجراء الانتخابات، وهي العملية التي من المفترض أن تتم ضمن عملية الاقتراع للانتخابات البرلمانية القادمة.

كما أكد الدكتور مجور على حق المعارضة في مقاطعة الانتخابات القادمة ولكن من واجب الدولة إقامة هذه الانتخابات في موعدها كالتزام دستوري ووطني تجاه الوطن والشعب .. لافتا إلى أن المعارضة في دول العالم تدعو دوما إلى إجراء انتخابات مبكرة، فيما نجد المعارضة في اليمن تدعو دوما إلى تأجيل الانتخابات.

استهداف واضح لليمن

وفيما يخص حادثة الطردين قدم رئيس الوزراء إيضاحات متكاملة حول هذه الحادثة، مؤكدا أن التحقيقات جارية لمعرفة كافة الملابسات المتعلقة بهذه العملية التي تم من خلالها استهداف اليمن إعلاميا على ذلك النحو القياسي لأهداف ربما بدأت تتكشف مراميها من خلال الإجراء الذي اتخذه طيران اللوفتهانزا الألمانية بشأن تعليق رحلاتها إلى اليمن وعدم السماح للطيران القادم من اليمن الهبوط في المطارات الألمانية.

وجدد التأكيد على سلامة الإجراءات الأمنية والتفتيش في المطارات اليمنية، والتي تم تعزيزها بتقنيات حديثة ومتطورة لفحص المسافرين والأمتعة والشحن الجوي.

وقال: ما نشعر به اليوم هو أن هناك استهدافاً واضحاً لليمن من خلال موضوع الطردين اللذين لم تتمكن التقنيات المتطورة في المطارات التي مر عبرها غير اليمن من الكشف عما بداخلهما .. مؤكدا أن اليمن سيظل شريكا للمجتمع الدولي في مكافحة ظاهرة الإرهاب العابرة للقارات.

وأبدى الدكتور مجور استياءه للأصوات التي تحاول إلصاق الإرهاب باليمن .. وقال: إن الجميع يعلم كيف ظهرات القاعدة وترعرعت على خلفية المجاهدين في أفغانستان .. مشيرا إلى أن الإرهاب موجود في اليمن كما في غيره من دول العالم المتطورة والنامية، وأن الحكومة تعمل جاهدة لاقتلاع هذه الآفة الخبيثة التي أثرت بشكل كبير على واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف الدكتور مجور: إن تواجد القاعدة في اليمن ليس على ذلك النحو الذي يصوره الإعلام الدولي، ويمكن قياس تواجدها بحجم العمليات الإرهابية التي تقوم بها، والتي هي قليلة ومحصورة بالمقارنة مع العمليات التي تقوم بها في عدد من الدول الغربية.

فيما أكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي، الاستعداد الدائم للجمهورية اليمنية للتعاون مع الأشقاء وبصورة وثيقة للتصدي للإرهاب وعلى وجه الخصوص في مجالات تبادل المعلومات وبناء القدرات وكافة الجوانب الأمنية بما يخدم الأمن المشترك للأمة العربية .. معبرا عن تقديره للموقف الداعم للأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي للجمهورية اليمنية وحرصها على المشاركة في خليجي ٢٠ وإقامته في موعده المحدد.

وقد أكد السفراء العرب وقوفهم إلى جانب اليمن في حربه على الإرهاب ومساندتها للجهود الرامية إلى تعزيز أمنه واستقراره وصون وحدته المباركة.

وأعربوا عن ارتياحهم للإيضاحات المتكاملة الشفافة التي قدمها رئيس الوزراء بشأن الأوضاع السياسية وحادثة الطردين .. مؤكدين أهمية مثل هذه اللقاءات المباشرة لتعزيز الرؤية الواضحة والإيجابية لديهم لمختلف القضايا اليمنية الراهنة وتأكيد دورهم المتفاعل إزاءها.

حضر اللقاء وزير النقل خالد الوزير ونائب وزير الخارجية الدكتور علي مثنى حسن ووكيل أول وزارة الخارجية محيي الدين الضبي.

رأس لقاء موسعاً لأعضاء السلطة القضائية بالأمانة ومحافظتي صنعاء والجوف

السماوي يشدد على ضرورة التزام القضاة بالسلوك القويم وكسب ثقة المجتمع

صنعاء/سبأ

عقد أمس بصنعاء لقاء موسع لأعضاء السلطة القضائية بأمانة العاصمة ومحافظتي صنعاء والجوف برئاسة رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي.

وفي اللقاء أكد القاضي السماوي أهمية النهوض بأداء السلطة القضائية بما يواكب تطلعات المجتمع في تحقيق العدالة وتسهيل إجراءات التقاضي وسرعة البت في القضايا.

وشدد رئيس مجلس القضاء الأعلى على أهمية التزام القضاة وأعضاء النيابة العامة بالسلوك القويم، واكتساب احترام وثقة المجتمع.

وقال إن الإشادات التي نتلقاها عن بعض القضاة بين الحين والآخر عن أدائهم وسلوكهم ونزاهتهم وجراءتهم في الحق ودقتهم في الإجراءات شكل لنا مصدر فخر واعتزازاً للاستمرار في الرقي بالسلطة القضائية والحفاظ على استقلاليتها.

ودعا القاضي السماوي القضاة وأعضاء النيابة إلى إنجاز المهام والأعمال الموكلة اليهم أولا بأول.. لافتا إلى أن مجلس القضاء يتابع عن كثب تلك الأعمال ليتسنى مكافأة المجد والمثابر بعدة طرق منها الترفيع إلى مناصب أكبر أثناء الحركات القضائية.

ولفت إلى المواقف الحاسمة التي يتخذها المجلس ازاء ما يتعرض له بعض القضاة وأعضاء النيابة من اعتداء أو تدخلات في شؤون عملهم، داعيا كافة قضاة المحاكم وأعضاء النيابة إلى الابلاغ عن أي اعتداء قد يتعرضون له للوقوف أمامه واتخاذ اللازم.

وأكد رئيس مجلس القضاء الأعلى أن المجلس لن يألو جهدا في سبيل تحسين الأوضاع المعيشية للقضاة وأعضاء النيابة وأن خطته للعام القادم تتضمن مطالبة الحكومة بدعم ميزانية السلطة القضائية بمبلغ ثلاثة مليارات ريال إضافية، ليتسنى صرف بدل طبيعة عمل والمستحقات الأخرى للقضاة وأعضاء النيابة وفقا للنظام والقانون.

وأشار إلى أهمية إذاعة ونشر أخبار مجلس القضاء خاصة ما يتعلق بمحاسبة وعزل القضاة الفاسدين إيمانا منه بأن تلك الإجراءات ستكون رادعا وتأكيدا للغير بصدق التوجه في عملية الإصلاحات القضائية .

مؤكدا أن مجلس القضاء لن يتوانى في نهجه هذا خاصة وأنه يحظى بدعم مباشر من فخامة رئيس الجمهورية كون القضاء هو السبيل الوحيد لتحقيق العدالة التي يريدها الجميع.

وحث رئيس مجلس القضاء، القضاة وأعضاء النيابة على الإبلاغ عن زملائهم ممن يرون أنهم قد حادوا عن الطريق كون أعمالهم المسيئة سوف تؤثر على سمعة وثقة الناس بكافة أعضاء السلطة القضائية.

كما تطرق القاضي السماوي إلى رسالة رئيس الجمهورية وضرورة الالتزام والتطبيق الكامل لما جاء فيها من آداب وسلوكيات القضاء التي تحفظ له هيبته واستقلاليته، مشيرا إلى أن النقص الكبير الذي تعاني منه السلطة القضائية من القضاة، قد تسبب في تراكم القضايا وبطء البت فيها، لافتا إلى أن خريجي المعهد العالي للقضاء للأعوام القادمة سيكونون رافدا هاما ودماء جديدة سوف تسهم في حل تلك المشاكل.

وكان عدد من القضاة وأعضاء النيابة تطرقوا في مداخلاتهم خلال اللقاء إلى المشاكل والصعوبات التي تواجههم أثناء العمل .

كما طالبوا بتحسين مستوياتهم المعيشية.. معبرين عن امتنانهم ووقوفهم إلى جانب مجلس القضاء الأعلى في توجهه الجاد والصادق في عملية الإصلاحات القضائية.

الأرحبي يؤكد حرص اليمن على توسيع التعاون مع المكسيك

□.. صنعاء / سبأ/..

التقى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم إسماعيل الأرحبي أمس السفير المكسيكي غير المقيم لدى اليمن طارتورو تريخو.

وجرى خلال اللقاء بحث واستعراض الموضوعات المتصلة بتعزيز التعاون بين اليمن والمكسيك وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

وتطرق الجانبان إلى بحث التفاصيل المتعلقة بالقضايا التي سيتم مناقشتها في مؤتمر التغيرات المناخية المقرر عقده الشهر الجاري في المكسيك، باعتبار اليمن الرئيس الحالي لمجموعة الـ٧٧ والصين.

وفي اللقاء أشاد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية بمستوى التعاون القائم بين اليمن والمكسيك، مؤكدا على أهمية تعزيز وتوسيع أطر التعاون الثنائي بين البلدين ليشمل مجالات أوسع تتواءم والتوجهات المشتركة لحكومتي البلدين.

من جهته نوه السفير المكسيكي بالتطور المضطرد الذي تشهده العلاقات اليمنية المكسيكية مؤكدا حرص بلاده على تعزيز وتطوير التعاون القائم والمستقبلي بين البلدين.

المصري: الربط الشبكي للمنافذ البرية سيعزز الأداء الأمني ومكافحة الجريمة والإرهاب

□.. صنعاء/سبأ/..

بحث وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري أمس بصنعاء مع رئيس المشروع الأوروبي لدعم الأجهزة الأمنية /برنار سيميريا/ أوجه التعاون الأمني بين اليمن والاتحاد الأوروبي وخاصة في الجوانب المتعلقة بدعم الاتحاد الأوروبي لوزارة الداخلية في مجال الربط الشبكي والمعلومات.

وأشاد وزير الداخلية بالجهود التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في جانب دعم الأجهزة الأمنية في اليمن في العديد من المجالات مؤكداً أن الربط الشبكي لجميع المنافذ البرية الذي يجري تنفيذه حالياً سيسهم في تعزيز الأداء الأمني ومكافحة الجريمة والإرهاب بشكل كبير.

حضر اللقاء مدير عام الاتصالات بوزارة الداخلية العميد عبدالله جابر.

من بينها الأعمال الإضافية بصالة التحرير الصحفي بمؤسسة الثورة:

لجنة المناقصات تقر تسعة مشاريع خدمية وتنموية بتكلفة ١٠,٥ مليار ريال

□.. صنعاء/سبأ/..

أقرت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات في اجتماعها أمس برئاسة المهندس محمد أحمد الجنيد رئيس اللجنة مناقصات تسعة مشاريع خدمية وتنموية بتكلفة ١٠ مليارات و٥٥٧ مليوناً و٢٦٧ ألف ريال.

حيث أقرت اللجنة مناقصة مشروع إنشاء كلية الطب والعلوم الصحية بمحافظة تعز بتكلفة ٢٠ مليوناً و٤١٢ ألفاً و٥٣٢ دولاراً بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية وحكومي، ويتكون المشروع من كلية طب وكلية صيدلة وكلية تمريض والأعمال المتعلقة بتحسين الموقع من طرق داخلية وأرصفة وممرات وشبكات المياه والمجاري والكهرباء.

وأقرت اللجنة العليا مناقصة مشروع تنفيذ تقاطع بثلاثة مستويات لتقاطع شارع مسيك مع الطريق الدائري تقاطع شيراتون بأمانة العاصمة بتكلفة مليارين و٤٤٥ مليوناً و٧٢٤ ألف ريال، ومناقصة مشروع إعادة تأهيل الشوارع الرئيسية في أمانة العاصمة المنطقة التاسعة بتكلفة ٢٧٣ مليوناً و٦٦٣ ألف ريال بتمويل حكومي.

وأقرت اللجنة مناقصة خدمات الحرم الجامعي بجامعة إب المرحلة الأولى بتكلفة مليار و٦٢٥ مليوناً و٩٥ ألف ريال، ومناقصة مشروع تنفيذ مستشفى الأمومة والطفولة بمحافظة لحج بتكلفة ٨٢٤ مليوناً و٧١٧ ألف ريال، بتمويل حكومي.

كما أقرت اللجنة مناقصة مشروع طريق بني سواد جربان في وصاب السافل بمحافظة ذمار المرحلة الأولى بطول ٢٥,٦ كيلو متر بتكلفة ٨٣٠ مليوناً و٥٣٥ ألف ريال بتمويل حكومي.

وأقرت اللجنة العليا للمناقصات الأعمال الإضافية الخاصة بمشروع صالة التحرير الصحفي بمؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر بتكلفة تسعة ملايين و١٥٨ ألف ريال، والأعمال الإضافية لمشروع طريق الولجة السحاري مركز ملحان بمحافظة المحويت بتكلفة مليونين و٨٣٩ ألف ريال بتمويل حكومي.

وفي مجال الخدمات الاستشارية أقرت اللجنة العليا مناقصة الخدمات الاستشارية للإشراف على مشروع كلية العلوم في جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا بتكلفة ٧١٥ ألف دولار بتمويل من سلطنة عمان عبر الصندوق العربي.

وفي مجال وثائق المناقصات أقرت اللجنة وثائق مناقصة تجهيز وتأثيث المرافق الصحية المعتمدة في البرنامج الاستثماري للعام ٢٠١٠م من المديونية الايطالية لعدد ١٥ مرفقاً صحياً في مختلف محافظات الجمهورية، ومناقصة المركز التدريبي للشرطة المكلا بمحافظة حضرموت، ووثيقة المناقصة الدولية الخاصة بتوريد أنابيب حديد مجلفن وأنابيب بولي ايثلين لعدد من مشاريع المياه بمحافظة حجة، ووثيقة مناقصة توريد وتركيب مكون النقل ومحطات التحويل مكون الحديدة مشروع قطاع الطاقة.

كما أقرت اللجنة العليا للمناقصات وثائق مناقصات عدد من مشاريع الطرق الريفية في محافظات صنعاء وحضرموت وإب وتعز وذمار والضالع بطول إجمالي ١٨٢ كيلو متراً.

وأقرت اللجنة القائمة المختصرة من الشركات المؤهلة ووثيقة طلب تقديم العروض للخدمات الاستشارية لإعداد الوثائق والإشراف على مشروع مزرعة الرياح بقدرة ٦٠ ميجاوات في المخا، والقائمة المختصرة للإشراف على مستشفى الحديدة المركزي.

مشاركة يمنية في اجتماعات وزراء الصناعة بدول الخليج

□.. الرياض / سبأ/..

عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون أمس الاجتماع الـ٣٢ لوزراء الصناعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية برئاسة وزير التجارة والصناعة بدولة الكويت أحمد راشد الهارون.

ورأس وفد الجمهورية اليمنية وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية محمد المزروعي أنه تم في المجال الصناعي اعتماد قواعد إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية وقانون التنظيم الصناعي ونظام مكافحة الإغراق كأنظمة الزامية.

ونوه العطية بما تحقق في المجال الاقتصادي من إنجازات تعد مفخرة لدول مجلس التعاون حيث عملت دول المجلس على تطبيق بنود الاتحاد الجمركي الذي أقامته في مطلع يناير ٢٠٠٣م مما كان له الأثر الكبير في زيادة معدلات التجارة البينية بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٧٪ خلال السنوات الست التي تلت قيام الاتحاد مقارنة بمعدل نمو سنوي بلغ ٤٦٪ خلال السنوات العشر السابقة لقيام الاتحاد وتلك زيادة فاقت توقعاتنا في الأمانة العامة.

وناقش الاجتماع اقتراح الأمانة العامة رفع الوثيقة المحدثة حول سبل تطوير وتشجيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة بدول المجلس للمجلس الأعلى لاعتمادها كوثيقة استرشادية ومشروع القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس، واعتماد تشكيل اللجنة التنسيقية الدائمة لتنمية الصادرات غير النفطية بدول المجلس إضافة إلى المهام والاختصاصات المناطة بها وآلية عملها وما تم إنجازه بشأن إعداد وتمويل دراسة مشروع استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية لدول المجلس، وكذا مقترح الأمانة العامة بشأن إعداد دراسة لتقييم ما تحقق من إنجازات في إطار العمل الصناعي الخليجي المشترك وما تشهده من عقبات وما تبقى من متطلبات مستقبلية في هذا السياق.

كما ناقش الاجتماع نتائج اتصالات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية مع منظمة اليونيدو بشأن إعداد البرنامج الشامل المقترح للتعاون بين دول المجلس واليونيدو.

نائب وزير الخارجية يلتقي السفير الكوري

■.. صنعاء/سبأ

التقى نائب وزير الخارجية الدكتور علي مثنى حسن أمس سفير جمهورية كوريا لدى اليمن باكي ياك.

جرى خلال اللقاء بحث قضايا التعاون التي تهم البلدين والعلاقات الثنائية في مختلف المجالات وسبل تعزيزها وتطويرها.

في الورشة الخاصة بدور منظمات المجتمع المدني

نائب وزير التخطيط: الحكومة بحاجة إلى شراكة حقيقية مع المنظمات المدنية لمراقبة وتقييم الخطط التنموية

■ صنعاء/سبأ/..

أكد نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس هشام شرف عبدالله، حرص الحكومة على الشراكة الفاعلة مع منظمات المجتمع المدني لمراقبة وتقييم الخطط التنموية.

وقال شرف في ورشة العمل الخاصة باشراك منظمات المجتمع المدني في مراقبة ومتابعة خطط التنمية التي نظمتها أمس بصنعاء جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية وشبكة منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع منظمة اوكسفام أن الحكومة بحاجة إلى شراكة حقيقية مع المنظمات المدنية لمتابعة وتقييم خطط التنمية بما يكفل تطورها ونجاحها.

وأضاف أن الحكومة لا تنظر إلى المنظمات المدنية الا كشريك في تنفيذ البرامج والخطط التنموية، وهناك تقصير وأخطاء لا بد من معالجتها بالشراكة مع تلك المنظمات بما يحقق النجاحات الملموسة على الواقع.

وأشار إلى أهمية إقامة مثل هذه الفعاليات التي تهيئ للمنظمات غير الحكومية العمل مع الحكومة لمتابعة وتقييم الخطط والبرامج التنموية بما يسهم في بناء الوطن ويحقق الغايات المنشودة للعملية التنموية.

ولفت إلى ضرورة الشراكة الحقيقية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في وضع خطط وبرامج الخطة الخمسية الرابعة للتنمية ٢٠١١-٢٠١٥م التي تسهم في التنمية والتخفيف من الفقر.

من جانبه استعرض الأمين العام المساعد لجمعية الإصلاح الاجتماعي نائب رئيس شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية والتخفيف من الفقر يحيى الدباء أهداف الورشة التي ستسهم في الخروج برؤية وآلية يتفق عليها الجميع لاشراك المنظمات المدنية في مراقبة وتقييم الخطط التنموية.

وأكد الدباء ضرورة تحديد معايير واضحة لاشراك المنظمات المدنية في متابعة خطط الحكومة التنموية والخدمية وتسهيل مهمتها بما يسهم في التقييم الفعلي لما تحقق على صعيد الواقع.

فيما القيت كلمتان لضابط مشروع الحكم الجيد مع الشبكة الوطنية الدكتورة حسينة القادري وضابط مشروع الحكم الرشيد بمنظمة اوكسفام ندى المتوكل أكدتا الحرص على دعم مثل هذه البرامج التي تعزز الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لمتابعة وتقييم الخطط التنموية.

بعد ذلك قدمت خلال الورشة التي شارك فيها ٢٥ من منظمات المجتمع المدني ومدراء الرقابة بمكاتب التخطيط في خمس محافظات ورقتا عمل تناولت الورقة الأولى التي قدمها استشاري النوع الاجتماعي والمجتمع المدني محمد الشماع آلية اشراك المجتمع المدني في مراقبة وتقييم خطط التنمية من وجهة نظر وحدة مراقبة وتقييم خطط التنمية.

وتطرق الشماع إلى مشروع تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة وتقييم استراتيجيات وخطط التنمية مع مراعاة قضايا النوع الاجتماعي .. مستعرضا نشأة المشروع ورؤيته والأهداف والمبادئ الأساسية التي تسهم في تعزيز المستوى الحالي لحجم المساءلة والحكم الجيد في اليمن بما يكفل للحكومة استيعاب احتياجات الفقراء في ظل رقابة المنظمات المدنية.

في حين تضمنت الورقة الثانية التي قدمها نائب رئيس شبكة منظمات المجتمع المدني علي البرمكي آلية اشراك المجتمع المدني في مراقبة وتقييم خطط التنمية من وجهة نظر المجتمع المدني.

وقدم البرمكي نبذة مختصرة عن مفهوم المجتمع المدني ومعايير عمل المؤسسات المدنية والحكم الرشيد وأوجه الحكم الرشيد وطبيعة علاقة المجتمع المدني بالدولة وكيف تساهم تلك المنظمات في تعزيز الحكم الرشيد.

وتناول آلية اشراك المجتمع المدني في الرقابة والمتابعة للخطة الخمسية الرابعة للتنمية ٢٠١١-٢٠١٥م من وجهة نظر شبكة منظمات المجتمع المدني والهدف منها والسياسات والاجراءات.